مركز ابن خلدون لدراسات الهجرة والمواطنة
جامعة محمد الخامس بالرباط
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
Mohammed V University in Rabat
Faculty of Letters & Human Sciences
ccme
جامعة الأخوين
AL AKHAWAYN UNIVERSITY

الهجرة وتدبير المعتقد الديني
ممكنات وتحديات

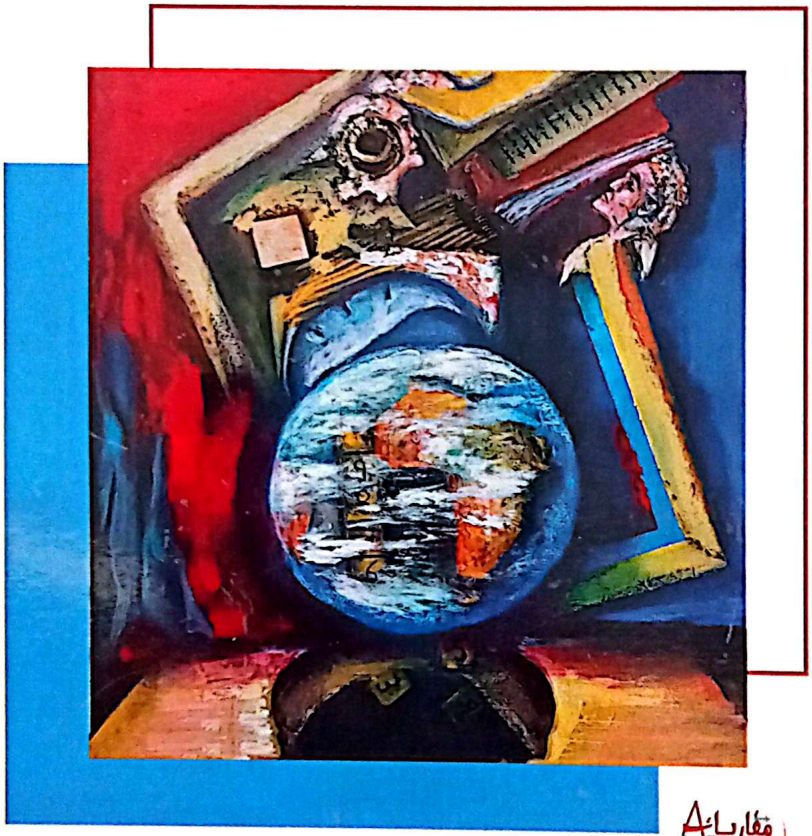

مقاربات Approches

كتاب جماعي محكم

تقديم: د. عبد الله بوصوف

تنسيق:

د.جمال الدين الهاني - د. عبد الكريم مرزوق - د. عبد الرحيم العطري

أشغال الندوة الدولية الثالثة لربيع العلوم الاجتماعية

"الهجرة وحوار الأديان والثقافات: ممكنات وتحديات"، الكتاب الثاني،

جامعة الأخوين، إفران، من 12 إلى 14 ماي 2023

إصدارات مركز ابن خلدون لدراسات الهجرة والمواطنة

الكتاب رقم: 17

CamScanner

الكتاب: الهجرة وتدبير المعتقد الديني: ممكنات وتحديات

المؤلفون: مجموعة من الباحثين

تقديم: د. عبد الله بوصوف

تنسيق: د. جمال الدين الهاني، د. عبد الرحيم العطري د. عبد الكريم مرزوق

إصدارات: مركز ابن خلدون لدراسات الهجرة والمواطنة، جامعة الأخوين، إفران

الإعداد للنشر: مؤسسة مقاربات للنشر والصناعات الثقافية

المطبعة: مطبعة بلال، فاس

الطبعة: الأولى

السنة: 2023

الإيداع القانوني:2023MO1637

ردمك:978-9920-511-11-7

CamScanner

أعضاء لجنة القراءة والتحكيم

الدكتور جمال الدين الهاني، عميد كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، الرباط
الدكتور عبد الكريم مرزوق، عميد الشراكة والتعاون والتكوين المستمر، جامعة الأخوين، إفران
الدكتور إدريس بنسعيد، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، الرباط
الدكتور المختار الهراس، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، الرباط
الدكتور أحمد شراك، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس
الدكتور جمال بوطيب، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس
الدكتور عبد الغني منديب، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، الرباط
الدكتور لحبيب امعمري، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس
الدكتور الخمار العلمي، المدرسة العليا للأساتذة، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس
الدكتورة زينب معادي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء
الدكتورة خلود السباعي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الحسن الثاني، المحمدية
الدكتور عز الدين الخطابي، المدرسة العليا الأساتذة، جامعة مولاي اسماعيل، مكناس
الدكتور محمد عبد ربي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الحسن الثاني، المحمدية
الدكتور عبد الرحيم العطري، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الخامس، الرباط
الدكتور عبد الغني زياني، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس
الدكتورة فاطمة الزهراء بوعشرين، المعهد الوطني للأركيولوجيا وعلوم التراث، الرباط
الدكتور عبد الكريم القنبعي، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فا

CamScanner

دور المؤسسات الدينية بالمهجر في تدبير المعتقد الديني ممكنات تكريس التعددية الثقافية وحوار الأديان

خليد العوني
باحث في سلك الدكتوراه (علم الاجتماع)
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
جامعة محمد الأول، وجدة، المملكة المغربية

تمهيد:

تتمثل الوظيفة الأساسية للمؤسسة، وفقا للأنثروبولوجي، برونيسلاف مالينوفسكي (Bronislaw Malinowski) (1884-1942)، في تلبية حاجات الأفراد[1]. فوضع المؤسسة في سياقها الاجتماعي، يتطلب وجود ميثاق رمزي يشكل قواعد عملها، والتوفر على جهاز مادي تحقق من خلاله وظيفتها. مما يدل على ارتباط المؤسسة بنسق الحاجات البشرية، فالمعمل يؤدي الحاجة إلى الشغل، والأسرة تلبي الحاجة الجنسية، والمسجد يلبي الحاجة الروحية، إلخ. وفي الواقع، لا يقتصر عمل هذه المؤسسات على تلبية الحاجات، وإنما العمل على التحكم فيها وتوجيهها بما ينسجم مع النظام الثقافي للمجتمع، ومستوى تطوره الحضاري.

وهذا ما يدعو إلى التفكير في مدى وعي المؤسسة الدينية الإسلامية بالمهجر بنسبية وخصوصية موقعها داخل مجتمعات متعددة الثقافات. ذلك أن هذه المؤسسات الدينية توجد في وضع يتسم بالازدواجية، فهي حاملة لتصور ديني عابر للحدود الوطنية، إذ تتبنى الدين السائد في بلاد المسلمين وهو الإسلام، غير أنها تمارس وظائفها داخل مجتمعات أوروبية يعتبر فيها الإسلام دين أقلية، ما يفرض الحاجة إلى تبيئته مع مقتضيات المواطنة الأوروبية، بما تقوم عليه من مثل ومبادئ، كالديموقراطية والحرية والعلمانية، إلخ.

والواقع أن الحديث عن دور المؤسسات الدينية بالمهجر في تدبير المعتقد الديني، وتكريس التعددية الثقافية وحوار الأديان، يقتضي تحديد وظائفها، ورؤيتها للإسلام والمواطنة والاندماج وحوار الثقافات والأديان. يستدعي الموضوع، في مرحلة أولى، الانطلاق من خبرات الفاعلين الاجتماعيين المتمثلين في المغاربة المقيمين بأوروبا، وتحديد اتجاهاتهم ومواقفهم نحو المؤسسات الدينية وقضايا حوار الثقافات والأديان، واستراتيجيات تدبير

[1] Malinowski, Bronislaw. Freedom and Civilization. London: George Allen and Unwin Ltd, 1947, p. 155-156.

معتقدهم الديني، ومدى ممارستهم لمقتضيات التعددية الثقافية وتلاقح الثقافات. ويقدم الموضوع، في مرحلة ثانية، على القيادات الممثلة للمؤسسات الدينية، للربط بين الجزئي والكلي، في محاولة الإجابة عن إشكالية دور المؤسسات الدينية بالمهجر في تدبير المعتقد الديني، وتكريس التعددية الثقافية وحوار الأديان.

أولا: الإشكالية والفرضيات

هناك ترابط وثيق بين الهجرة بوصفها ظاهرة اجتماعية، ومنظورات التعددية الثقافية والتلاقح الثقافي، باعتبارها استجابة سياسية وثقافية ومؤسساتية لإشكالية التنوع الثقافي، خصوصا في البلدان التي تعد دول هجرة بامتياز؛ كما هو الشأن بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، والدول التي تشهد مستويات عالية من التدفقات الهجروية في كل من أوروبا وآسيا. وتعبر الأرقام والإحصائيات عن التنامي المستمر للظاهرة، فإلى حدود سنة 2020، قدر عدد المهاجرين الدوليين ب 281 مليون مهاجر دولي[1]. رغم أن واقع الهجرة الدولية أعظم من ذلك بكثير، نظرا لعدم احتساب المؤسسات الدولية المعنية بالهجرة لأعداد المهاجرين في وضعية غير نظامية، وأعداد مزدوجي الجنسية الذين يملكون ولاءات عابرة للحدود الوطنية. علاوة على أن مجتمعا كالمجتمع الأمريكي متعدد الثقافات، على سبيل المثال، هو مجتمع هجرة بامتياز. وهذا ما ينطبق على الكثير من المجتمعات الأوروبية والأسيوية، إلخ.

تعد الهجرة ظاهرة عالمية بامتياز، تنامت مع انبثاق العولمة، طرحت وأعادت طرح الحوار الدولي المتعلق بالهجرة وحوار الأديان والثقافات. وبما أن الهجرة تعبر عن المظهر الديموغرافي/ البشري للعولمة المتزايدة، فإن ارتفاع معدلات انتقال ونزوح ولجوء وهجرة السكان عبر العالم، أدى إلى عولمة ظواهر التطرف والعنف، والإقصاء الاجتماعي القائم على محددات دينية أو عرقية أو ثقافية أو اقتصادية، إلخ.

فخلال ستينيات القرن العشرين، تم النظر للتواجد الإسلامي في أوروبا بوصفه ظاهرة انتقالية ذات ارتباط بهجرة العمالة المؤقتة. لكن سيتضح فيما بعد، أن الإسلام لم يعد ظاهرة انتقالية، خصوصا بعد حصول المهاجرين المسلمين على المواطنة الأوروبية التي جعلت منهم جزءا من النسيج الثقافي والديني لهذه المجتمعات، ويمثل الإسلام اليوم الدين الثاني في أوروبا. ووفقا لمنظمة التعاون الإسلامي، يعيش في أوروبا أزيد من 38 مليون مسلم[2]. ويشكل المسلمون أزيد من 5٪ من سكان القارة المتسمة بتنوع ثقافي وديني كبير.

---

[1] International Organization for Migration. World Migration Report. Geneva, 2022, p.3.

[2] Organisation de la Coopération Islamique. «Les communautés musulmanes dans les Etats non-membres de l'Organisation de la Coopération Islamique». 2020, p. 3.

لا تقدم هذه الأرقام صورة واقعية عن عدد المسلمين، نظرا لمنع مجموعة من الدول عد السكان على أساس الانتماء الديني. وقد «بدأ التشكيل المتنوع للسكان المسلمين مع بداية الثمانينيات، وساعد التطور الذي طرأ على المؤسسات الإسلامية، ولاسيما في المساجد الرئيسة -وهي العلامة الأكثر وضوحا على وجود الإسلام- على خلق وعي مفاجئ بين الجماهير الأوروبية، بأن الإسلام سوف يبقى في أوروبا. لقد أنهى ظهور جيل جديد من المسلمين، ولد وترعرع في أوروبا، أية بقايا لخرافة "العودة إلى الوطن"، وذلك بالرغم من أن الجماعات، والأحزاب اليمينية تدعو -بين الحين والحين- إلى الطرد القسري للمهاجرين، بما في ذلك المسلمين[1]». فكانت نتيجة هذا الوضع شيوع "الإسلاموفوبيا"، والخطابات المتحدثة عن "التهديد الإسلامي"، و"أسلمة أوروبا"، إلخ.

في ضوء ذلك، يمكن القول أن الهجرة الدولية للمسلمين عامة، والمغاربة خاصة، تطرح إشكاليات معقدة تتصل أساسا بالعلاقة بين الشرق والغرب، أو الأنا (النحن) والآخر (الهم). وهي علاقة تحددها أبعاد دينية وثقافية وتاريخية وسياسية وعسكرية واقتصادية وديموغرافية معقدة. تعتبر الهجرة إحدى هذه الأبعاد والقوى الفاعلة والمؤثرة التي يمكن استثمارها من أجل ترسيخ وتكريس التعددية الثقافية والتلاقح الثقافي. فالهجرة تمثل فرصة لفتح جسور الحوار والتفاعل الإيجابي بين الإسلام والغرب. خصوصا أن هذا الحديث يتأرجح بين مفهومي: الإسلام في أوروبا، والإسلام الأوروبي. فهو انتقال من السعي إلى "تصدير" نمط معين من الاعتقاد والسلوك من خارج أوروبا، إلى القيام بتبيئة الإسلام مع مقتضيات السياق الأوروبي، والمواطنة الأوروبية، من طرف مسلمي أوروبا والقيادات الدينية الناشئة والفاعلة داخل هذه الدول. فالأمر يتعلق بتحول في العلاقة: فهو انتقال من ثنائية "الإسلام والغرب"، إلى ثنائية "الإسلام في الغرب"، ومن مقولة "الإسلام في أوروبا"، إلى مقولة "الإسلام الأوروبي".

في هذا الصدد، يأتي دور المؤسسات والقيادات الدينية بالمهجر، قصد تبديد الصورة النمطية السلبية عن الإسلام والمسلمين، والتعبير عن المعتقدات الدينية بما ينسجم مع تفعيل مقتضيات الهوية الثقافية والدينية للمهاجر المسلم/ والمسلم الأوروبي، وتحقيق رهان الاندماج داخل مجتمعات متعددة الثقافات والأعراق والأديان. وهي عملية صعبة ولا تخلو من تنافر، مما يستدعي الحاجة إلى الإدارة المشتركة لهذه العملية بين المهاجرين المسلمين،

---

[1] شيرين تي. هنتر. «استنتاجات واستشراف لمستقبل الإسلام في أوروبا»، تأليف نخبة من الباحثين. الإسلام الدين الثاني في أوروبا (المشهد الاجتماعي والثقافي والسياسي الجديد). ترجمة أحمد الشيمي، ومحمد أمين عبد الجواد. القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2016، ص 427.

والسكان المحليين وبقية الأقليات الدينية والثقافية، علاوة على التعاون بين دول المنشأ والمقصد. ويمكن التعبير عن الإشكالية المركزية للورقة البحثية كالآتي:

ا- الإشكالية:

- إلى أي حد تساهم المؤسسات الدينية بالمهجر في تدبير المعتقد الديني، وتكريس التعددية الثقافية وحوار الأديان؟

تتفرع عن الإشكالية المركزية الإشكالات الفرعية التالية:

- ما وظائف المؤسسات الدينية بالمهجر؟
- هل تساهم المؤسسات الدينية في التوفيق بين التزامات تدبير المعتقد الديني في صفوف مغاربة أوروبا، وتحقيق الاندماج الاجتماعي وتفعيل مقتضيات المواطنة الأوروبية وحوار الثقافات والأديان؟
- ما هي اتجاهات مغاربة أوروبا نحو هذه المؤسسات؟ وما هي التحديات التي تحد من فاعلية عملها؟

ب- الفرضيات:

الفرضية المركزية:

- تساهم المؤسسات الدينية بالمهجر، بشكل متباين، في تدبير المعتقد الديني للمغاربة المقيمين بأوروبا، وترسيخ الشعور بخصوصية التجربة الدينية في مجتمعات متعددة الثقافات والأديان.

تتوزع الفرضية المركزية على الأجوبة المقترحة التالية:

- تؤدي المؤسسات الدينية بالمهجر وظائف تدبير وتوجيه المعتقد الديني من خلال توفير أماكن خاصة للعبادة، والقيام بمهام الوعظ والإرشاد وتدريس اللغات والثقافات، والعمل الاجتماعي.
- تساعد المؤسسات الدينية الأشخاص الذين ينخرطون فيها، أو يستفيدون من عملها، على التوفيق بين التزامات الهوية الدينية، وتحقيق الاندماج الاجتماعي وتفعيل مقتضيات المواطنة الأوروبية وحوار الثقافات والأديان.
- يثمن المغاربة المقيمين بالخارج، بشكل متباين، أدوار المؤسسات والقيادات الدينية. كما تواجه هذه المؤسسات جملة من التحديات؛ (تنامي مد اليمين المتطرف، الافتقار إلى الموارد الفكرية والمادية الكافية، عدم تفعيل مقتضيات الديموقراطية التشاركية ومقاربة النوع الاجتماعي، الفهم المغلوط للإسلام، الاتجاهات السلبية لبعض المسلمين نحو هذه المؤسسات...).

CamScanner

ثانيا: المفاهيم الرئيسية للدراسة

1- المؤسسات الدينية: تدل على مجموع المنظمات والهيئات الإسلامية المؤطرة للمعتقد الديني للمسلمين عامة، والمغاربة المقيمين بأوروبا خاصة. وتعد جمعيات المساجد أبرز المؤسسات الدينية، إلى جانب المراكز اللغوية والثقافية، والمنظمات المحدثة لغرض تأطير الشأن الديني، كرابطة الأئمة ببلجيكا، والمجلس الأوروبي للعلماء المغاربة، إلخ.

2- الدين والتدين: ينطوي الدين على ثنائية الاعتقاد والممارسة. ويرتبط ب «تجربة "المقدس"[1]». فهو يعد «آلية اجتماعية ثقافية لتحديد الهوية العرقية والسياسية[2]» مما يسمح بالحديث عن الهوية الدينية للمسلمين أو المسيحيين أو غيرهم. وإذا كان الدين يقوم على التسليم والاعتقاد، فإن «التدين لا يستلزم دائما ذلك الإيمان، إذ يمكن أن يكون مجرد سلوك يفرضه الوسط الاجتماعي على الفرد طالما لم يستطع التخلص من الإكراهات التي تمارس عليه[3]». فالدين يتأثر بالديناميات الاجتماعية التي تكرس أنماطا متباينة من "التدينات"، والتي هي تعبير عن إرادة الفاعلين الاجتماعيين على اختلاف مراكزهم في مواقع النفوذ والسلطة، إلخ.

3- المهجر والهجرة: يدل المهجر على المجال الأوروبي الواسع الذي يمثل وجهة ومستقرا للشتات الإسلامي. تتفاعل داخل هذا المجال، جماعات المهاجرين المسلمين، أو الأشخاص المنحدرين من أصول مسلمة، مع جماعات ومجتمعات الاستقرار. وتعتبر محاولات المواءمة بين الهوية الدينية ومتطلبات الاندماج الاجتماعي، إحدى الإشكاليات الكبرى المطروحة داخل هذا المجال. فالمهاجر كما هو معلوم، لا يهاجر فقط بحقيبته، وانما يحمل معه تجربة إنسانية ووجدانية وثقافية وقيمية ودينية محملة بالدلالات وثقل الماضي والحاضر.

وينطوي مفهوم الهجرة في اللغتين الفرنسية والإنجليزية على ثلاثة تحديدات وهي:

CamScanner

3- Migration[1] الهجرة، وهي « تحركات أشخاص أو مجموعة من الأشخاص، سواء عبر الحدود الدولية أو داخل الدولة. وهي تحركات سكانية تشمل أي نوع من تحرك الناس أيا كانت مدته أو تركيبته أو أسبابه، وتشمل هجرة اللاجئين، والنازحين والمهاجرين لدوافع اقتصادية، والأشخاص الذين ينتقلون لغايات أخرى بما فيها لم شمل الأسرة». أيا كانت أصناف الهجرة، فإنها تساهم في قيام مجتمعات متعددة الثقافات.

4- التعددية الثقافية: يشير إعلان اليونسكو العالمي بشأن التنوع الثقافي، في المادة الأولى، إلى أن الثقافة تتخذ أشكالا متنوعة عبر المكان والزمان. ويتجلى هذا التنوع في أصالة وتعدد الهويات المميزة للمجموعات والمجتمعات التي تتألف منها الإنسانية. والتنوع الثقافي، بوصفه مصدرا للتبادل والتجديد، هو ضروري للجنس البشري ضرورة التنوع البيولوجي بالنسبة للكائنات الحياة. وبهذا المعنى، فإن التنوع الثقافي هو التراث المشترك للإنسانية، وينبغي الاعتراف به والتأكيد عليه لصالح أجيال الحاضر والمستقبل. فالتعددية الثقافية هي تعبير عن وجود اعتراف مؤسساتي وقانوني بالتنوع الثقافي، وتشجيعه والسعي إلى تكريسه. ويبرز ويل كيمليكا (Will Kymlicka) (1962)، أحد أبرز منظري التعددية الثقافية أن هذا النموذج يشترط عدم مساندة الدول للمجموعة المألوفة من «الحقوق الاجتماعية والسياسية والمدنية للمواطنة التي تحميها كل الديموقراطيات الليبرالية الدستورية، ولكن ينبغي عليها كذلك تبني حقوق الجماعات الخاصة المختلفة أو السياسات التي تهدف إلى الاعتراف والتكيف مع الهويات والتطلعات المميزة للجماعات العرقية الثقافية [الأخرى][2]». فمنظور التعددية الثقافية، يتأسس على الإقرار بوجود وتكريس مجتمعات متعددة الثقافات.

5- التلاقح الثقافي وحوار الأديان: يتجاوز التلاقح مستوى الاعتراف بالتنوع الثقافي، فهو يتطلب حدوث التثاقف، ويمثل محاولة لتجاوز سلبيات التعددية الثقافية التي يمكن أن تؤدي إلى ظهور كيانات منغلقة على ذاتها. ويتم تعريف التلاقح الثقافي «من ناحية، من خلال الاعتراف بالثقافات المختلفة الموجودة في المجتمع عبر إدراك أوجه التشابه بينها وخصوصياتها، ومن ناحية أخرى، من خلال الاحترام القائم بين مجموعات مختلفة بعد مراعاة تحيزات بعضها البعض، وفتح أذهانهم للآخر وبدء عملية حوار ومشاركة خبراتهم. ويبدو أن التلاقح الثقافي يتحدد من خلال الاعتراف بالنفس والآخر والاحترام والتعايش والحوار

---

[1] المنظمة الدولية للهجرة. تقرير الهجرة في العالم. جنيف، 2017، ص 123.

[2] ويل كيمليكا. أوديسا التعددية الثقافية: سبر السياسات الدولية في مجال التنوع. الجزء الأول. ترجمة إمام عبد الفتاح. الكويت: سلسلة عالم المعرفة، 2011، ص 81-82.

والمشاركة[1]». يندرج مفهوم حوار الأديان ضمن مفهوم عام هو مفهوم ومنظور التلاقح الثقافي، ويدل على سعي الأفراد والجماعات والمجتمعات البشرية إلى تجاوز الصراع الذي يخلقه اختلاف المعتقد الديني، والبحث عن أنجع السبل لقبول الآخر والتعايش معه في فضاء عام يتأسس على الحرية والتفاعل والاحترام المتبادل والانتصار للمشترك الإنساني، في مجتمعات متعددة الثقافات والأديان.

ثالثا: الدراسات السابقة

في مقالة لبيرنغير ماسنيونيون، حول "الإسلام في لائحة المفوضية الأوروبية في تنظيم الشأن الديني"[2]، أوضح أن العلاقة بين الاتحاد الأوروبي والقادة الدينيين علاقة حديثة. فبعد إنجاز السوق الأوروبية المشتركة والتصديق على معاهدة ماسترخت، طرح النقاش حول قضية تحديد هوية أوروبا السياسية بحيث تصبح هوية ملهمة لمواطنيها. في هذا السياق، يصبح ممثلو الأديان ودعاة الإنسانية مدعوين لتعزيز مشاعر الانتماء إلى الثقافة الأوروبية. وقد بدأت أول علاقة دينية بين المفوضية الأوروبية والأديان في ولاية جاك ديلور الثانية. ظلت المشاركة الإسلامية في البداية مشاركة رمزية؛ وذلك في الأغلب الأعم لعدم وجود منظمات إسلامية لها حضور ملموس في أنحاء القارة الأوروبية. وفي 20 دجنبر من عام 1994، وفي نهاية ولايته الثانية في الرئاسة، وجه جاك ديلور الدعوة إلى ممثلين عن الكاثوليك والبروتستانت واليهود إلى اجتماع كأنه دعوة إلى الحوار بين الأديان، ولم يكن لقادة الدعوة الإنسانية والمسلمين حضور إلا في اللحظات الأخيرة فقط، فتمت دعوة المفكر المسلم محمد أركون. ومع زيادة الوعي بالواقع الإسلامي في أوروبا، تم الانفتاح على مجموعة من المنظمات من قبيل: المجلس الإسلامي للتعاون في أوروبا، ومنتدى المنظمات الإسلامية الأوروبية للشباب والطلاب المسلمين، إلخ، ورغم ذلك، يخلص بيرنغير ماسنيون إلى أن المنظمات الإسلامية لا تتمتع بنفس الثقل الذي تتمتع به المنظمات المسيحية الكبيرة.

أجرى مرسي مشري، دراسة حول موضوع "دور مسلمي أوروبا في تفعيل حوار الحضارات: دراسة حالة مسلمي فرنسا"[3]، وهي أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم

---

[1] Kuffer, Sophie. «Interculturalité(s) en lecture publique». Travail de Bachelor réalisé en vue de l'obtention du Bachelor HES, 2015, p.6.

[2] بيرنغير ماسنيونيون. «الإسلام في لائحة المفوضية الأوروبية في تنظيم الشأن الديني». ورد ضمن مؤلف جماعي من تأليف نخبة من الباحثين. الإسلام في أوروبا: التنوع والهوية والتأثير. تحرير عزيز العظمة، وإيفي فوكاس. ترجمة أحمد الشيمي. القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2011، ص 231-263.

[3] مرسي مشري. دور مسلمي أوروبا في تفعيل الحوار الحضاري: دراسة حالة مسلمي فرنسا. أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، تخصص الدراسات الدولية. الجزائر: جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم الدراسات الدولية، السنة الجامعية 2013-2014.

السياسية، تخصص الدراسات الدولية. اعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج عبر الحضاري، والمنهج التاريخي، وأوضح مشاركة المنظمات والشخصيات الإسلامية وانخراطها في شراكات وجمعيات مع باقي الجاليات الدينية الموجودة في فرنسا، وقد باشرت هذه المنظمات حوارا ثقافيا دينيا مع المنظمات المسيحية واليهودية، وشكلت جبهة ضد التمييز العنصر وكل أشكال الكراهية والخوف من الآخر. (مؤسسة مسجد باريس، المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية، اتحاد المنظمات الإسلامية في فرنسا، الفيدرالية الوطنية لمسلمي فرنسا). فكان من بين ما الخلاصات التي توصل إليها إشارته إلى صعوبة التمييز بين حوار الحضارات وحوار الثقافات، وإبرازه أن حوار الحضارات يختزل في الجانب الفكري والثقافي، مهملا في ذلك الجوانب المادية الأخرى المكونة للحضارة وهي الجانب الاقتصادي، والسياسي، والتكنولوجي، كما أن حوار الثقافات يهدف إلى ترسيخ أفكار وقيم الحضارة الغربية باعتبارها الحضارة المتفوقة. ولذلك فهو يؤكد على أن التعارف بين الحضارات يمثل السبيل لتمهيد الطريق نحو الحوار.

أشار بشير بوساحة، وايمان فرطاس، في دراستهما لموضوع "دور المؤسسة الدينية في تكريس قيم الحوار الحضاري"[1] إلى أن التواصل بين الشعوب والثقافات ضرورة إنسانية لها دورها في التاريخ البشري. وأوضحا أن الخطاب الديني يواجه اليوم انغلاقا تاما على الأفكار العالمية في عصر الانفتاح، خوفا من ضياع الهوية الوطنية والإسلامية. وبالتالي، فهما يؤكدان على حاجة الخطاب الديني لتعزيز النظرة الشمولية في التفكير، وكسر حاجز التقوقع على الذات. فمخاطبة الغرب بنفس آليات مخاطبة المسلم العربي لا تؤتي ثمارها، لاختلاف الثقافات وتغير الواقع وتمايز التاريخ.

في دراسة لمحمد أبجطيط، حول موضوع "المؤسسات الإسلامية في أوروبا: الواقع والتحديات"[2]. انصب اهتمامه على تحديد مدى مأسسة الوجود الإسلامي في أوروبا، وما يعترضه من تحديات ومشكلات. أبرز أن الوجود الإسلامي في أوروبا يمتد لقرون عديدة وليس وليد اللحظة. مما يقتضي، في نظره، حيطة وحذر المسلمين، وأن يكونوا على وعي مما يحاك ويدبر في شأنهم من طرف ما أسماه بالأجناس المتطرفة في أوروبا. كما أوضح أن مؤسسات العمل الاجتماعي استطاعت تقديم خدمات اجتماعية لشرائح مهمة من المجتمع الإسلامي في أوروبا، إلخ.

---

[1] بشير بوساحة، وايمان فرطاس. «دور المؤسسات الدينية في تكريس قيم الحوار الحضاري». مجلة البحوث والدراسات، العدد 23، السنة 14، شتاء 2017.

[2] محمد أبجطيط. «المؤسسات الإسلامية في أوروبا: الواقع والتحديات». مجلة مفاهيم للدراسات الفلسفية والإنسانية المعمقة، العدد الثامن، شتنبر 2020.

تعقيب على الدراسات السابقة: من خلال قراءة بعض الأدبيات والدراسات التي كتبت حول الموضوع، يمكن إبداء الملاحظات التالية:

- يراهن هذا البحث على تحديد واقع المؤسسات الدينية الإسلامية بأوروبا خصوصا المغربية منها، والعوامل التي تجعل من عملها يتسم بالمحدودية.
- رغم الإقرار بما للحوار الثقافي والديني من أهمية، يلاحظ من خلال النتائج المتوصل إليها في الدراسات السابقة، عدم تحرر الباحثين من خلفيتهم الأيديولوجية ومصادراتهم القبيلة (القول بأن حوار الثقافات يهدف إلى ترسيخ أفكار وقيم الحضارة الغربية باعتبارها الحضارة المتفوقة، الربط بين الإسلام والعروبة، نظرية المؤامرة...). وهكذا، يتضح أن الدراسات السابقة بمثابة موضوعات اجتماعية غير مبنية سوسيولوجيا، كما أنها تتحدث عن واقع المسلمين/ والمنحدرين من أصول إسلامية، وكأنهم يمثلون كتلة متجانسة الأفكار والمصالح والتوجهات.
- يلاحظ أن الدراسات السابقة ركزت على المنهج الوصفي التحليلي، والتحليل الوثائقي، وهو ما جعلها أسيرة لمقاربة ماكروسوسيولوجية/ كلية لا تلامس الحقيقة الميكروسوسيولوجية/ الجزئية المبنية ميدانيا من طرف تجارب الأفراد والقيادات الدينية.

رابعا: الإطار المنهجي

ينهل هذا البحث من اختيارات التعددية المنهجية، فهو يندرج ضمن طائفة البحوث النوعية المستندة على المنهج التفهمي، غير أنه ينفتح على المنهج الكمي في عرضه للمعطيات المتوصل إليها.

أ- عينة وأدوات البحث:

أجريت المقابلات نصف الموجهة مع عينة قصدية تتكون من 30 مبحوثا من مجتمع عام واسع يشمل المغاربة المقيمين بأوروبا، كما تمت دراسة حالتين من القيادات الدينية المنظمة والمؤطرة للشأن الديني للمغاربة المقيمين بأوروبا. روعي في اختيار العينة القصدية شرط التمثيلية من حيث متغيرات العمر، الجنس، السن، المستوى الدراسي، المهنة، الحالة الاجتماعية، الجنسية المكتسبة، مكان الازدياد ومكان الإقامة. أجريت المقابلات بشكل شخصي وبواسطة تطبيقات التواصل الاجتماعي. وبعد تسجيل المقابلات وتفريغها، تمت معالجتها وتحليلها باستخدام تقنية تحليل المضمون.

خامسا: تحليل ومناقشة النتائج

أبرز تحليل نتائج المقابلات وجود عدة محاور ذات علاقة بتجارب المبحوثين وتصوراتهم عن دور المؤسسات الدينية في تدبير المعتقد الديني، وتكريس حوار الأديان والثقافات.

CamScanner

تشمل هذه الموضوعات: (1) الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية للمبحوثين، (2) مقاربة العالم بين التزامات الهوية الدينية ومتطلبات الاندماج الاجتماعي، (3) اتجاهات مقاربة العالم نحو المؤسسات والقيادات الدينية، (4) دور المؤسسات الدينية في تكريس التعددية الثقافية وحوار الأديان، (5) رؤية القيادات الدينية لحوار الأديان والثقافات.

1. الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية للمبحوثين: بلغ عدد أفراد العينة المبحوثة، من الذين تم إجراء المقابلة معهم، ما مجموعه 30 مبحوثا ومبحوثة. تقدر نسبة الذكور منهم ب 80٪، بينما تقدر نسبة الإناث منهن ب 20٪. تتراوح أعمار المبحوثين ما بين 20 و61 سنة. يقدر متوسط أعمار المبحوثين ب 41 سنة وتسعة شهور. فيما يخص الحالة العائلية، تقدر نسبة المتزوجين من الذكور والإناث ب 64٪ (19 مبحوثا)، أما نسبة العزاب فبلغت 30٪ (9 مبحوثين)، في حين أن نسبة المطلقين قدرت ب 6٪ (مبحوثان).

لا يزيد متوسط عدد أطفال أسر العينة المبحوثة عن ثلاثة أطفال للأسرة الواحدة. وبخصوص مؤشر الرضا عن الأداء التعليمي للأبناء، أكدت 79٪ من الأسر المبحوثة رضاها عن جودة التعليم الذي يتلقاه أبناؤها في دول الإقامة، بينما عبرت 21٪ من الأسر عن عدم رضاها عن أداء المنظومة التربوية في البلدان التي يقيمون فيها. غير أن أسباب عدم الرضا والاستياء، كما عبر عنها المبحوثون في إفاداتهم، لا تتعلق بممارسات عنصرية تستهدف المهاجرين، أو المنحدرين من أصول مهاجرة، وإنما تتعلق بمجموعة من الاختلالات التربوية (الضغط والعبء الذي تمثله كثرة التحاضير والواجبات المنزلية، تراجع مستوى وأداء المتعلمين في الرياضيات واللغات، سواء تعلق الأمر بأبناء السكان المحليين أو بأبناء المهاجرين أو المنحدرين من أصول مهاجرة ، شيوع الشغب والانحراف داخل بعض المدارس، خصوصا في فرنسا...). أما في إسبانيا، فقد عبرت الأسر عن رضاها عن الأداء التعليمي للأبناء، ولكن بتحفظ؛ نظرا لتضمن المقررات الدراسية بعض الأفكار والتوجهات غير المنسجمة مع الإيمان والقناعات الدينية للأسرة كما هو الشأن بالنسبة لقضايا أصل الخلق والإنسان، وهو أمر يطرح النقاش حول مدى اشتمال التعليم على الخصوصية الثقافية والعرقية.

بلغ 45٪ من أفراد العينة المبحوثة مرحلة مرحلة التعليم الجامعي. استطاع 35٪ من المبحوثين استكمال دراساتهم العليا والمتراوحة بين الماستر والدكتوراه، وانقطعت النسبة المتبقية عن الدراسة في المراحل الابتدائية والإعدادية والثانوية بالمغرب بسبب اختلالات المنظومة التربوية بالمغرب والأوضاع الاجتماعية الصعبة التي عاشوها.

تتميز العينة المبحوثة بديناميتها وتمثيلها لمختلف الفئات الاجتماعية، فالاستثمار في التعليم انعكس على الحركية الاجتماعية للمبحوثين الذي يمارسون وظائفهم في عدة قطاعات: خبراء في العلوم السياسية، مهندسون في الإعلاميات، أعمال حرة في التجارة

CamScanner

والخدمات، موظفون في وزارات وإدارات عمومية، أساتذة التعليم الثانوي والجامعي، عمال في قطاع اللحوم والدواجن، عمال في الفلاحة والبستنة، سائقو شاحنات ، بدون عمل/ ربات بيوت ، اعمال مؤقتة مرتبطة بدورات تدريبية مساعدة على الاندماج، الصحافة والإعلام، الرعاية الاجتماعية، مجال الاتصال، استكمال الدراسات الجامعية العليا.

2. مغاربة العالم بين التزامات الهوية الدينية ومتطلبات الاندماج الاجتماعي: ينظر 60٪ من المبحوثين لأنفسهم بوصفهم مسلمين مغاربة، يمارسون الشعائر والطقوس الدينية، ويعتبر 40٪ منهم أنفسهم غير متدينين؛ غير أن القاسم المشترك بين جميع المبحوثين يتجلى في اهتمامهم جميعا بالموروث الثقافي المغربي في مختلف مظاهره المادية والرمزية، بما في ذلك اللباس، والطبخ، والموسيقى، والفنون والآداب، إلخ. إذ أكد الأشخاص غير المتدينين على حدوث تحولات في معتقدهم الديني، ويرتبط هذا التحول بتنشئتهم السياسية السابقة وتجاربهم وخبراتهم داخل المغرب، فهي التي جعلتهم يضعون حدا فاصلا بينهم وبين الإسلام، خصوصا الشق العقدي منه.

تقدر نسبة مزدوجي الجنسية من أفراد العينة المبحوثة ب 57٪، يتوزعون كالتالي: 30٪ اكتسبوا الجنسية البلجيكية، 20٪ اكتسبوا على التوالي الجنسيات الإيطالية والألمانية والإسبانية، 7٪ اكتسبوا الجنسيات الفرنسية والدنماركية. بينما تقدر نسبة المغاربة الذين لم يكتسبوا بعد جنسية الدول التي يقيمون بها بما مجموعه 43٪. لا تزيد نسبة المتزوجين من اجانب أو أجنبيات عن 14٪، في حين أن 86٪ من أفراد العينة المبحوثة، متزوجون من مغاربة أو مغاربة مجنسين.

قدرت نسبة الأشخاص الذين استطاعوا تحقيق الاندماج الاجتماعي بحوالي 67٪، سواء تعلق الأمر بالمهاجرين الذين حافظوا على هويتهم الدينية، أو الذين طرأت عليها تحولات. واتضح أن 33٪ من أفراد العينة المبحوثة يعانون من مشاكل الاندماج المتمثلة في (العنصرية المتأصلة أو الخفية، صعوبات الاحتفال بالأعياد والمناسبات الدينية، مشاكل: اللغة، العمل، السكن، الإسلاموفوبيا، إلخ). وقد أكد جل الأشخاص الذين ينظرون لأنفسهم بوصفهم مندمجين داخل المجتمعات الأوروبي على تعرضهم لنفس المشاكل في مراحل سابقة، خصوصا الذين حافظوا على هويتهم الدينية. فاتضح من خلال ذلك أن مشاكل الاندماج ترتفع في صفوف المهاجرين غير النظاميين، أو أولئك الذين هاجروا حديثا خلال السنوات الخمس الأخيرة. مما يدل على وجود علاقة ترابط بين فترة الاستقرار ومشاكل الاندماج: فكلما كانت الهجرة حديثة كلما كانت مشاكل الاندماج أكبر، وكلما طالت مدة الاستقرار كلما قلت مشاكل الاندماج.

3. اتجاهات مغاربة العالم نحو المؤسسات الدينية: تنعكس الاتجاهات والمواقف الشخصية التي ينتجها المهاجرون في علاقتهم بالدين عموما، والإسلام خصوصا، على موقفهم ونظرتهم للمؤسسات الدينية بالمهجر ولطبيعة أدوارها.

يعتقد 47٪ من المغاربة المقيمين بالخارج من أفراد العينة المبحوثة أن للمؤسسات الدينية دور أساسي في تأطير الشعور الديني، بينما تعتبر النسبة المتبقية أنها غير معنية (تشمل غير المتدينين)، أو قادرة على تدبير معتقدها الديني بشكل فردي (تشمل بعض المتدينين). إذ يلاحظ وجود اختلاف في اتجاهات المبحوثين نحو المؤسسات الدينية، فهناك من يؤكد على الدور الأساسي الذي تضطلع به المؤسسات الدينية (المساجد، الجمعيات اللغوية والثقافية...)، ومن يبرز محدودية دورها وتأثيرها الثانوي نظرا للدور التأسيسي الذي تقوم به المؤسسة الدينية في بلد المنشأ ممثلا في المغرب، خصوصا بالنسبة للجيل الأول الذي ولد وترعرع في المغرب.

تتراوح الممارسة الدينية لهؤلاء المهاجرين، أو الأشخاص من أصول مهاجرة، بين ممارسة الشعائر الدينية(الصلاة، الصيام، الزكاة، الحج، الاحتفال بالأعياد الدينية والوطنية...)، والإقبال على المساجد والجمعيات والمراكز الثقافية، لتعلم اللغة العربية خصوصا للأطفال المنحدرين من أصول مسلمة. غير أن الاتجاهات نحو هذه المؤسسات تحددها وتحركها مجموعة من العوامل، منها: الخلفية الفكرية والثقافية والعرقية للمبحوثين، وجود دراية ومعرفة بالشأن الديني في حدوده القصوى أو المقبولة، النمط السريع للحياة الأوروبية وإكراهات ضيق الوقت والتزامات الحياة اليومية، واقع التسييس والتجاذبات التي يشهدها واقع هذه المؤسسات بأوروبا، اعتبار الدين آلية سياسية للدولة المغربية من أجل مراقبة المهاجرين، اللجوء إلى سفارة المغرب أو إحدى قنصلياتها عند الضرورة.

كما اتضح أن تحولات الهوية الدينية والاتجاهات السلبية لا تدل على حدوث قطيعة مع الثقافة الإسلامية والمغربية، ويمكن في هذا الصدد، نقل بعض الشهادات باقتضاب:

- لست ممارسا لأية شعيرة دينية، ارتباطي بالإسلام ثقافي وهوياتي فقط. [المبحوث الثالث: مغربي بلجيكي مقيم ببلجيكا، خبير في العلوم السياسية، متزوج].
- لدي رصيد ديني متواضع أستطيع به تدبير الأمور التي تخصني وعائلتي. [المبحوث الخامس: مهاجر مغربي إسباني مقيم بفرنسا، مستواه الدراسي جامعي، متزوج من مغربية، ممارس للشعائر المتعلقة بالعقيدة الإسلامية، يرتاد المساجد من حين لآخر].
- للمؤسسات الدينية دور إيجابي في ترسيخ الإسلام المغربي. [المبحوثة السادسة والعشرين، مغربية مقيمة بإسبانيا، عزباء، مجازة، ممارسة للشعائر الدينية].

- تساهم هذه المؤسسات في تعليم الدروس الدينية (ترسيخ الإسلام السني) واللغة العربية. [المبحوث الثلاثين، مغربي إسباني مقيم بإسبانيا، متزوج من مغربية، سائق شاحنة، ممارس للشعائر الدينية].
- ألجأ للمسجد من أجل الصلاة حين تسنح الفرصة، وكذلك حينما أحن للأجواء المغربية. أرى ان للمساجد القدرة على تأطير الجانب الروحاني للفرد، فهي من بين المتنفسات المتاحة للفرد المغربي في ظل صخب الحياة. [المبحوث التاسع عشر: مغربي مقيم بفرنسا، عازب، مهندس معلوميات، ممارس للشعائر الدينية].
- عمقت معرفتي بديني وتاريخي في المساجد والمراكز الإسلامية. [المبحوث العشرون: مغربي ألماني، متزوج من ألمانية، إطار إداري، ممارس للشعائر الإسلامية سواء في المسجد أو في المنزل].
- يوجد بالمنطقة التي أقيم فيها مسجد تم بناؤه بمبادرة من السكان المحليين المسلمين، وبترخيص من المجلس البلدي، يسمح فيه بتعليم اللغة العربية للأطفال المنحدرين من أصول مسلمة. ألجأ إلى القنصلية عند الضرورة. [المبحوثة التاسعة: مغربية مقيمة بإسبانيا، متزوجة من مغربي إسباني، ربة بيت، ممارسة للشعائر الدينية].
- محرك البحث "جوجل Google" هو الحل أما الجمعيات فكلها ريعية. [المبحوث العاشر: مغربي إيطالي مقيم بسويسرا، متزوج من مغربية، مستواه الدراسي جامعي، إطار تجاري، ممارس للشعائر الدينية بما في ذلك الحج].
- Le rôle des mosquées est devenu politique et surtout un outil de contrôle et d'encadrement des migrants par l'ambassade du Maroc.

[المبحوث الحادي عشر: مغربي بلجيكي مقيم ببلجيكا، متزوج من مغربية، مستواه الدراسي عالي، مدرس، فاعل حقوقي].

4. دور المؤسسات الدينية في تكريس التعددية الثقافية وحوار الأديان: في ضوء ذلك، يمكن القول بوجود سعي متواصل في صفوف مغاربة العالم لخلق نوع من التوازن والتوافق الصعب بين التزامات الهوية الدينية ومتطلبات الاندماج الاجتماعي. فالتزامات الهوية الدينية، والتعبير عنها وممارستها، يتم في ارتباط وثيق بعلاقة إيجابية بالآخر. إذ يتعلق الأمر بتحولات هوياتية ومسارات للاندماج الاجتماعي تفضي إلى نوع من المواطنة الأوروبية، والإسلام الأوروبي الذي ينهل من خصوصية مغربية واضحة بجلاء، سواء في بعدها الديني أو بعدها الثقافي، بغض النظر عن الخلفية السياسية والأيديولوجية لمجموعة من المبحوثين وموقفها من المؤسسات والنظام السياسي التي تم إبرازها في سياقات متفرقة.

تتراوح اتجاهات وعلاقات المبحوثين مع الثقافات والأديان الأخرى، بين الإقرار بالوعي بالتعددية الثقافية، وممارستها (المبحوثون: 5، 9، 12، 16، 17) والتي يتم فيها قبول الوجود إلى جانب الآخر والتفاهم معه، سواء في إطار التزامات العمل أو مواكبة تمدرس الأبناء، لكن في إطار "احترام خطوط العقيدة الإسلامية" كما عبر عن ذلك المبحوثون المعنيون. وتجسيد وتكريس التلاقح الثقافي (المبحوثون: 1، 2، 3، 4، 6، 7، 8، 10، 11، 13، 14، 15، 18، 19، 20، 21، 22، 23، 24، 25، 26، 27، 28، 29، 30)، ومن مظاهر ذلك: إقامة صداقات مع أشخاص من ثقافات وديانات أخرى، الزواج من أشخاص مختلفين دينيا وثقافيا، إبقاء مسألة الدين بعيدة عن التعامل مع الآخر، إعطاء الأولوية لقيم الحرية والحوار والتعايش والحق في الاختلاف، الاحترام المتبادل في فضاءات ومجتمعات تقوم على التنوع الثقافي، الانخراط الإيجابي في منظمات المجتمع المدني والسياسي، تسبب الهجرة في حدوث تغيرات فكرية وثقافية وهوياتية مرتبطة عموما بأنماط التفكير والسلوك، الاعتراف بالجانب الخلاق والمبدع للمجتمعات والثقافات الأوروبية رغم الإقرار بوجود نوع من العنصرية المعلنة أو الخفية، إلخ.

بناء على ذلك، يمكن القول أن مغاربة أوروبا يمارسون قناعاتهم ويعبرون عنها من خلال ثلاثة أنماط هوياتية يمكن تصنيفها واقتراحها كالآتي: هوية دينية تعددية محافظة منفتحة على الآخر بشكل نسبي في حدود متطلبات الاندماج الاجتماعي، هوية دينية تثاقفية متحررة منفتحة على الآخر بشكل كلي، هوية علمانية متحررة كليا تلتقي مع الهوية الدينية التثاقفية في الإعلاء من قيم الحوار والتعايش والانفتاح على الآخر وممارستها سواء على المستوى الفردي أو المستوى الجماعي العام.

في حدود هذه المرحلة، ينبغي الربط بين النمط الأول من الهوية الدينية المحافظة، والنمط الثاني من الهوية الدينية التثاقفية، في علاقتهما بالعمل الذي تقوم به المؤسسات الدينية وقياداتها.

للتحقق من ذلك، تم اللجوء إلى تقنية دراسة الحالة. ومن خلال تحليل مجمل الوثائق السمعية البصرية، والكتابات، وقصاصات الأخبار يمكن عرض النتائج كالتالي:

1.4 المسارات: تشترك الحالة الأولى مع الحالة الثانية في تشابه المسارات. فالأمر يتعلق بقيادات دينية فاعلة، ولدت في المغرب، وتلقت تعليمها في الجهة الشرقية. ومارسا مهامهما وعملهما داخل المغرب، الأول في مجال الإمامة، والثاني في مجال التدريس والخطابة. وقد انتقلا إلى بلجيكا، الأول، في سنة 1983، والثاني، في سنة 2003، ليستمرا في عملهما كقيادات دينية مرتبطة بتدبير الشأن الديني للجالية المغربية المقيمة في بلجيكا من خلال انخراط الحالة الأولى في رابطة الأئمة ببلجيكا وتحمله لمسؤولية رئاستها، وعضوية الحالة الثانية للمجلس الأوروبي للعلماء المغاربة.

3.3 التمييز بين الدين والتدين/ الثابت والمتغير: هناك اتفاق على وجوب التمييز بين الدين والتدين، بين الإسلام وواقع المسلمين. فالإسلام، في نظر الحالة الأولى، دين أخلاقي تربوي عميق في أهدافه، وفي تحقيق حياة سعيدة للإنسانية. لذلك ينبغي التمييز بين ما هو ثابت مرتبط بالأصول، وما هو متغير متعلق بالعادات والتقاليد والأعراف. وتبرز الحالة الثانية أن التدين الإسلامي بأوروبا تأثر بمجمل التيارات الفكرية والمذهبية والسياسية المرافقة للصحوة الإسلامية، مما نتج عنه نوع من التضخم في البعد الديني في جانبه الفقهي الحكمي الشرعي الإفتائي/ الذي أفرز سلطة إفتائية، أصبحت حكرا على جهة مذهبية معينة. فهناك شيوع لمرجعية فقهية خارج السياق الأوروبي،أدت إلى شيوع نوع من المشاكسة القانونية في التعامل مع المنظومة القانونية، مما خلق نوعا من التجاذب بين المسلمين والقانون، في حين أن الأصل في الدين هو الفطرة واليسر. تتعدد الأمثلة المعبرة عن طغيان البعد الحكمي في فهم الدين، فكانت نتيجة ذلك شيوع فتاوي تكبح وتهمش المسلمين في مجالات: العمل والشغل، التعليم، المعاملات المالية. كذلك، شراء وامتلاك البيوت. مثل فتوى تحريم شراء البيوت عن طريق الأبناك. وانتشار ظواهر العزلة والتطرف والعنف والإرهاب، وهو ما ساهم في خلق تمثل عام سلبي يتحدث عن وجود تهديد إسلامي مفترض لأوروبا وللقيم والمثل العليا التي قامت عليها.

ساهم هذا التجاذب في انبثاق قراءات تجديدية، في السياق الأوروبي، تتعامل مع المنظومة الفقهية التقليدية بحذر من أجل الملاءمة بين الإسلام والسياق الأوربي. وهو ما يعبر عنه الفاعل الديني من خلال التنبيه إلى الحاجة لإعمال الاجتهاد والاستنباط، وإبداع مقولات ومفاهيم جديدة تتجاوز السياج الدوغمائي المغلق. كما هو الشأن لرفض مقولة التمييز القديم بين دار الإسلام ودار الحرب، نظرا إلى أن المسلمين هم جزء من دار "الحرب" ويتمتعون داخلها بحقوق المواطنة. وعلى مستوى التجديد الفقهي، تم الانتقال من الحديث عن فقه الأقليات إلى الحديث عن فقه المواطنة، وهو ما تعكسه الحالة الثانية بجلاء. تؤشر هذه المعطيات على حدوث تحول يصب في اتجاه خلق نوع من التوافق بين تدبير المعتقد الديني والاندماج داخل الفضاء الأوروبي بما هو فضاء تعددي تثاقفي.

3.4 **إعادة النظر في استراتيجيات تدبير وهيكلة المؤسسات الدينية:** هناك اتفاق على الحاجة لإعادة النظر في استراتيجيات هيكلة وتدبير المؤسسات الدينية لمجموعة من الأسباب: 1) إشراك المرأة في تدبير هذه المؤسسات، وفسح المجال أمام الحضور النسائي خصوصا في مجال التأطير والإفتاء، 2) التنشئة الدينية والاجتماعية والقيمية للأجيال الصاعدة من أجل دعم اندماجها داخل هذه المجتمعات، 3) وعي القيادات الدينية بأن ملف تدبير الشأن الديني الإسلامي في أوروبا يتجه إلى مزيد من البحث عن أنجع السبل المفضية إلى حسن

CamScanner

تنظيمه وإدارته في أفق تمتيع المسلمين بالمزيد من حقوقهم الدينية بما يتوافق مع مقتضيات المواطنة الأوروبية، إلخ.

4.4 حوار الأديان والثقافات والموقف من الآخر: هناك، وفقا لتحليل المعطيات الخاصة بالحالتين موضوع البحث، قيم تمثل رصيدا مشتركا للإنسانية كافة، وهي قيم متضمنة في الإسلام وغيره من الأديان والمرجعيات الفكرية والسياسية الشائعة في أوروبا. وهو ما يدل على وجود وعي عميق لدى الفاعل الديني بقضايا التنوع الثقافي داخل أوروبا، وداخل بلاد المسلمين نفسها، وبين المسلمين الأوروبيين أنفسهم. يدعو هذا الوضع إلى إعمال مبدا الحوار سواء في علاقة المسلمين الأوروبيين بمجتمعات الإقامة، أو في علاقتهم ببعضهم البعض. إذ أن الحقل الديني يعرف تجاذبات وصراعات تغذي حالة العزوف والنفور في صفوف الشبان المسلمين، ومن مظاهر ذلك وجود مجموعة من المؤسسات والمنظمات الدينية الموالية لدول أو جماعات أو منظمات خارج أوروبا. تقتضي هذه العملية تجديدا وإصلاحا دينيا واسعا تنخرط فيه القيادات الدينية من خلال مجموعة من الوسائل كالوعظ، والإرشاد، والتأليف، وتنظيم مؤتمرات وندوات، وتأسيس منتديات للحوار بين الأديان والثقافات، وتبادل الزيارات بين ممثلي الطوائف الدينية، والنضال المشترك من أجل السلم والتعايش، إلخ.

5.4 التدين في زمن العولمة الرقمية: يلاحظ وجود نوع من الخوف من وسائل التواصل الاجتماعي وشبكة الإنترنت عموما، لذلك تمت الدعوة إلى العودة للمصادر المأمونة والموثوقة، بداعي اتخاذ البعض لهذه الوسائل كمنصات دعائية لخطابات التطرف والكراهية والعنف والإرهاب، ومساهمتها في "الانحلال الأخلاقي" للشباب المسلم. وهو خوف موضوعي، غير أنه في الآن ذاته يعكس الشعور المتنامي للفاعل الديني بوجود تحولات رقمية واجتماعية عميقة أصبحت تزاحم المؤسسة الدينية والقيادات الدينية وتحد من فاعلية دورها. كما أن عبارة الانحلال الأخلاقي كما يستخدمها الفاعل الديني مفهوم فضفاض وعام يحتمل أكثر من تأويل، ما يدل على وجود نوع من المقاومة الواعية وغير الواعية لحرية الاختيار في صفوف المغاربة المقيمين بأوروبا الذين لا يمكن تصنيفهم في صنف واحد سواء على مستوى الفكر أو على مستوى السلوك.

مناقشة عامة للنتائج في ضوء الفرضيات:

اتضح من خلال تحليل خبرات وتجارب المبحوثين عدم إمكانية النظر للمغاربة المقيمين بالخارج في إطار المقولات والتصنيفات القائمة، التي أصبحت تعتبر بمثابة صيغ جاهزة وجامدة، تحد من إمكانية بناء معرفة علمية بالواقع السوسيولوجي لمغاربة العالم، سواء تعلق الأمر بالجيل الأول، أو بالأجيال الثانية والثالثة والرابعة. وهذا ما أبرزته النتائج المتوصل إليها، فالبحث في الطريقة التي تساهم من خلالها المؤسسات الدينية بالمهجر في

تدبير المعتقد الديني للمغاربة المقيمين بالخارج، ومدى تكريسها للتعددية الثقافية وحوار الأديان، قاد إلى اكتشاف وجود اختلافات كلية في مسائل المعتقد لدى مغاربة العالم؛ مما يجعل من فئة من مغاربة العالم تنظر إلى الهجرة كوسيلة للتعبير عن تحررها مما تعتبره ثقل المعتقد الديني داخل مجتمع المنشأ، وهو ما يدل على أن الهجرة الدولية لمغاربة العالم تعكس عمق التحولات الاجتماعية والدينية والقيمية والثقافية التي يشهدها المجتمع المغربي.

غير أن تدبير المعتقد الديني في صفوف مغاربة العالم الذين يحافظون على هويتهم الدينية الإسلامية، يتم من خلال التفاعل القائم بين خبراتهم وتجاربهم الذاتية داخل بلدان المنشأ سابقا، ودور الإنترنت، في ارتباط بالمؤسسة الدينية الإسلامية الأوروبية "المغربية" التي تسهم في تدبير المعتقد الديني بشكل منفتح يعكس الوعي بخصوصية التدين داخل السياق الأوروبي، خصوصا مع ارتفاع معدلات التجنيس، والحصول على المواطنة الأوروبية، إلخ.

سواء تعلق الأمر بالمبحوثين المتدينين، أو بالقيادات والمؤسسات الدينية، يلاحظ وجود وعي جماعي بالحاجة إلى الاندماج، والتوفيق بين التزامات الهوية الدينية ومتطلبات المواطنة الأوروبية. وهكذا أمكن الحديث عن الإسلام الأوروبي، فما يهم المغربي المسلم المقيم بأوروبا هو اختزال الإسلام في مجموعة من المبادئ البسيطة التي لا تعيق سعيه وطموحه لتحسين أوضاعه المعيشية والارتقاء بأوضاعه الاجتماعية، لتجاوز الانحرافات الناتجة عن الانغلاق والتضخم في البعد الديني. يترافق هذا المسعى مع قيام القيادات والمؤسسات الدينية بوظائف: العبادة، والفتوى، وتعليم اللغات، والعمل الاجتماعي التضامني، والعمل السياسي أحيانا من خلال الدعوة لعدم التصويت لأحزاب اليمين المتطرف سواء في الانتخابات المحلية أو الوطنية. علاوة على نشاط الكتابة والتأليف، والانفتاح على المبادرات الثقافية والعلمية والمجتمعية الساعية لتعزيز الوعي بالحاجة إلى حوار الثقافات والأديان، والنضال المشترك من أجل السلم والتعايش، إلخ.

وبالتالي، تساهم هذه المؤسسات، من منظور المغاربة المسلمين الذين حافظوا على هويتهم الدينية، في التوفيق بين معتقدهم الديني (الإسلام السني/ الإسلام المغربي)، وتحقيق الاندماج الاجتماعي، المفضي إلى اكتساب الجنسية والحصول على المواطنة الأوروبية، بما تقوم عليه من تعدد وتلاقح.

هناك نوع من الخوف والتوجس في صفوف بعض المتدينين من عمل المؤسسات والقيادات الدينية، الذين اتضح وجود ترابط بين موقفهم الحذر من المؤسسات الدينية

CamScanner

بالمهجر، وموقفهم الحذر من الجمعيات والأحزاب والمؤسسات السياسية بالمغرب، فالأمر هنا ينطوي على موقف سياسي يحتاج إلى بحث معمق.

في ضوء ذلك، اتضح أن المؤسسات الدينية بالمهجر انخرطت في سيرورة "عقلنة" المعتقد الديني، وتساهم إيجابا في تدبير المعتقد الديني للمغاربة المسلمين المقيمين بالخارج، وتعمل بفضل حضورها الفعلي أحيانا، والرمزي أحيانا أخرى، على تعميق الوعي بخصوصية الإسلام المغربي، وبالحاجة إلى الانخراط الإيجابي والفاعل في المجتمعات الأوروبية التي أصبح مغاربة العالم جزءا منها، مما يدفعهم إلى تقسيم الولاء بين مجتمعين متباينين ثقافيا وحضاريا، إلخ.

خاتمة:

طرحت نتائج هذه الورقة البحثية رؤية عامة حول دور المؤسسات الدينية بأوروبا في تكريس التعددية الثقافية وحوار الأديان. وتتيح النتائج إمكانية القول بوجود تأثير عميق ورمزي في الآن ذاته، إذ يتعلق الأمر بالقدرة على التأثير العميق في المسلمين المغاربة الذين يدبرون معتقدهم الديني في ارتباط عضوي بالمؤسسة الدينية وخصوصا المساجد ومراكز اللغة والثقافة، أو التأثير الرمزي في المسلمين المغاربة الذين يدبرون معتقدهم الديني في انفصال تام عن هذه الأخيرة بحكم التزاماتهم والنسق السريع للحياة الأوروبية، واتخاذ البعض منهم لموقف سلبي منها يتصل بموقف عام وأوسع من الجمعيات والأحزاب والعمل الجمعوي والسياسي بالمغرب. أيا كان الوضع، يتضح أن المغاربة المقيمين بأوروبا يوفقون إجمالا بين هويتهم الدينية ومتطلبات الاندماج الاجتماعي داخل دول الاستقرار التي أصبحوا بقوة القانون يعتبرون مواطنين فيها بعد اندماجهم واكتسابهم لجنسيات هذه الدول.

بيبليوغرافيا:

- (IOM). Glossary on Migration. Geneva: International Organization for Migration, 2019.
- International Organization for Migration. World Migration Report. Geneva, 2022.
- Kuffer, Sophie. «Interculturalité(s) en lecture publique». Travail de Bachelor réalisé en vue de l'obtention du Bachelor HES, 2015.
- La Déclaration universelle sur la diversité culturelle, a été adoptée au cours de la 31e session de la Conférence générale en 2001.
- Malinowski, Bronislaw. Freedom and Civilization. London: George Allen and Unwin Ltd, 1947.
- Organisation de la Coopération Islamique. «Les communautés musulmanes dans les Etats non-membres de l'Organisation de la Coopération Islamique.» 2020.

CamScanner

- بشير بوساحة، وإيمان فرطاس. «دور المؤسسات الدينية في تكريس قيم الحوار الحضاري». مجلة البحوث والدراسات، العدد 23، السنة 14، شتاء 2017.
- بيرنغير ماسنيون. «الإسلام في لائحة المفوضية الأوروبية في تنظيم الشأن الديني». ورد ضمن مؤلف جماعي من تأليف نخبة من الباحثين. الإسلام في أوروبا: التنوع والهوية والتأثير. تحرير عزيز العظمة، إيفي فوكاس. ترجمة أحمد الشيمي. القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2011.
- سابينو أكوافيفا، وإنزو باتشي. علم الاجتماع الديني: الإشكالات والسياقات. ترجمة عز الدين عناية. أبو ظبي: هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، كلمة، 2011.
- شيرين تي. هنتر. «استنتاجات واستشراف لمستقبل الإسلام في أوروبا». ورد ضمن مؤلف جماعي من تأليف نخبة من الباحثين. الإسلام الدين الثاني في أوروبا (المشهد الاجتماعي والثقافي والسياسي الجديد)، ترجمة أحمد الشيمي، ومحمد أمين عبد الجواد. القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2016.
- عبد الجليل حليم. "التدين والسياسة". الأزمنة الحديثة .العدد 6-7، سنة 2013.
- محمد أبجطيط. «المؤسسات الإسلامية في أوروبا: الواقع والتحديات». مجلة مفاهيم للدراسات الفلسفية والإنسانية المعمقة، العدد الثامن، شتنبر 2020.
- مرسي مشري. دور مسلمي أوروبا في تفعيل الحوار الحضاري: دراسة حالة مسلمي فرنسا. أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، تخصص الدراسات الدولية. الجزائر: جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم الدراسات الدولية، السنة الجامعية 2013-2014.
- المنظمة الدولية للهجرة. تقرير الهجرة في العالم. جنيف، 2017.
- ميرتشيا إلياده. البحث عن التاريخ والمعنى في الدين. ترجمة سعود المولى. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007.
- ويل كيمليكا. أوديسا التعددية الثقافية: سبر السياسات الدولية في مجال التنوع. الجزء الأول. ترجمة إمام عبد الفتاح. الكويت: سلسلة عالم المعرفة، 2011.
- المجلس الأوروبي للعلماء المغاربة. «برنامج الإسلام والمسلمون في أوروبا: شخصيات ورموز مؤثرة»، يستضيف "محمد التجكاني"، رئيس رابطة الأئمة ببلجيكا. (20 أبريل 2021). مقابلة سمعية بصرية منشورة على منصة يوتيوب: https://www.youtube.com/watch?v=4pXVuCsfGGE
- المجلس الأوروبي للعلماء المغاربة. «برنامج الإسلام والمسلمون في أوروبا: شخصيات ورموز مؤثرة»، يستضيف "برمضان عبد الكريم" المسؤول التنفيذي بالمجلس الأوروبي للعلماء المغاربة. (7 ماي 2021). مقابلة سمعية بصرية منشورة على منصة يوتيوب: https://www.youtube.com/watch?v=ez0hH72DX9w

CamScanner